ردًا على تصريحات ضابط في نظام آل سعود.. وزارة الدفاع التابعة لهادي: نرفض التدخل في شؤوننا



التغيير

ردا على تصريحات لعميد متقاعد في الجيش السعودي، طالب فيها بـ"حل قوات الجيش الوطني من أعلى مستوى فيها وحتى أصغر جندي"، أعلنت وزارة الدفاع اليمنية التابعة لهادي رفضها التدخل في شؤون قواتها المسلحة أو الإساءة لها، معتبرة أن عملية بناء قواتها "حق وطني وجزء سيادي للدولة اليمنية ينبغي احترامه".

وقال المحلل العسكري التابع لآل سعود، العميد المتقاعد حسن الشهري، أثناء حلقة نقاش في الرياض، إن اتفاق الرياض يقضي بحل الشرعية كاملة في الداخل والخارج، وحل الجيش الوطني كاملا، من شخص وزير الدفاع محمد المقدشي حتى أصغر جندي تم تخرجه من أي معسكر.

وأضاف الشهري، وهو يسرد سلسلة من النقاط حول ما زعم أنها رؤية لآل سعود في اليمن، أن بنود اتفاق الرياض هو الحد من نفوذ حزب الإصلاح في الجيش الوطني والحكومة القادمة، يقابله احتواء لحزب المؤتمر

ومحاولة استعادته للمرحلة القادمة.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الدفاع اليمنية، وفق ما نقله الموقع الرسمي التابع لها "سبتمبر نت" الاثنين، إن التصريحات المسيئة التي أدلى بها العميد في الجيش السعودي تمس القيادة الشرعية وجيشها الوطني وسيادة البلد.

واستغرب المصدر من هذه التصريحات، التي تتناقض مع أهداف عاصفة الحزم والقرارات الأممية، ومع تعهدات والتزامات لآل سعود.

وأشار إلى أن "الجيش المنضوي تحت سلطة عبدربه منصور هادي، يخوض معركة استعادة الدولة، ويقدم التضحيات الثمينة في سبيل معركة الدفاع والمصير العربي المشترك، وصد المخططات الرامية لزعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة وأمن الملاحة الدولية".

وشدد أن عملية بناء القوات المسلحة اليمنية هو "حق وطني وجزء سيادي للدولة ينبغي احترامه، ولا يجوز التدخل فيه أو الإساءة له".

وأضاف أن الجيش الوطني "يتم إعادة بنائه تحت إشراف القيادة الشرعية، وبدعم وإسناد قيادة القوات المشتركة التابعة لقوات تحالف دعم الشرعية بقيادة لآل سعود"! حسب زعمه.

واستنكر المصدر في وزارة الدفاع التابعة لحكومة هادي التصريحات المسيئة، التي قال إنها تتزامن مع بدء عمليات تنفيذ بنود اتفاق الرياض تحت إشراف آل سعود خصوصا الملحق الخاص بمعالجة وضع التشكيلات المسلحة التي تم بناؤها خارج سيطرة الشرعية وخارج مؤسسات الدولة، ونص الاتفاق على دمجها في مؤسسة الجيش والأمن، لتكون خاضعة لقيادة وزارة الدفاع".

وأوضح المصدر أن الجيش الوطني "يتعرض لحملات التشويه والتشهير والشائعات والأكاذيب؛ نتيجة وقوفه في وجه مشاريع الفوضى والخراب، وجماعات الإرهاب والتطرف".

ولفت إلى أن "التورط في مثل هذه الإساءات يعتبر انتقاصًا من تلك التضحيات الغالية لليمنيين".

وأبدى المصدر العسكري استياءه من تصريحات العميد السعودي، مُطالبًا قيادة آل سعود ببعدم السماح

بتكرار واستمرار مثل تلك التصريحات المسيئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة والحازمة مع كل من يتورط فيها.

وبين الفينة والأخرى، توجه اتهامات متنوعة لقوات الجيش التابع لحكومة هادي من قبل خبراء ومسؤولين مدنيين وعسكريين سعوديين وإماراتيين، آخرها الاتهامات الإماراتية له بـ"الإرهاب"، بعد قصف وحدات تابعة له على تخوم مدينة عدن، جنوبا، أواخر آب/ أغسطس الماضي، أدى إلى مقتل وجرح 300 عسكري، وفقا لبيان رسمي من قيادة الجيش اليمني.